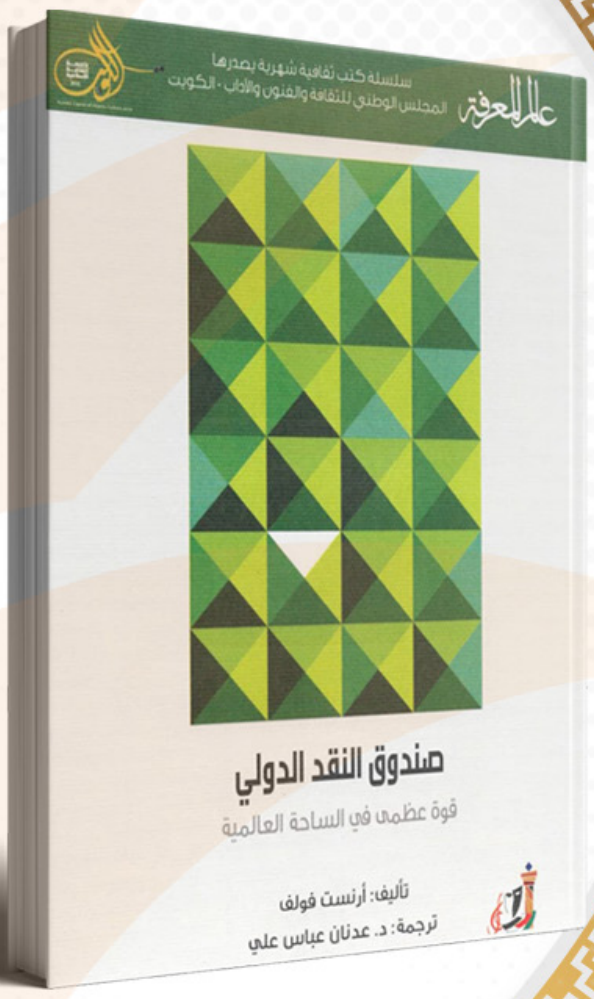

عرض كتاب: صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية

المؤلف: أرنست فولف

ترجمة: عدنان عباس

إعداد: محمد مبارك شيخ الدين

تاريخ النشر: 14 / 07 / 2021م

تعرف تقول: «هنسدد اللي حنستلفه، ونستلف اللي نسدده» عشر مرات من غير ماتتلخبط .

كانت الجملة أعلاه نص كاريكتير مصري ساخر يعبر عن تخبط الحكومة المصرية في متاهات سداد الديون وخدمة فوائدها وخضوعها لسياسات صندوق النقد الدولي والذي نحن بصدد استعراض واحد من أهم الكتب التي تناولت تاريخه والتحولات التي طالت وظائفه الأساسية، بالإضافة لتناول تطور سياساته وآثارها على الحياة والناس في الدول التي تخضع لشروطه منذ تأسيسه وحتى ما قبل إصدار الكتاب في العام ٢٠١٤،والذي ترجم إلى العربية في العام ٢٠١٦ تحت عنوان: صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية.

وإن كان أرنست فولف -مؤلف الكتاب- قد أختار إهداءاً صادماً جاء فيه : « هذا الكتاب هدية لبني البشر في أفريقيا وآسيا وجنوب أمريكا، الذين لا يستطيعون قراءته، لأن سياسة صندوق النقد الدولي قد حرمتهم من الالتحاق بالمدارس» فإنه خبأ بين طيات الكتاب صدمات متوالية-لكل من كان خالي الذهن عن سياسات الصندوق- جاءت في اثنين وعشرين فصلاً. استعرض فيها فولف عدد من تجارب الدول ،مثل المكسيك والبرازيل وجنوب إفريقيا مروراً بدول آسيوية

إلى آيسلندا وإيرلندا وغيرها، دارساً الأدوار التي لعبها الصندوق في اقتصادات هذه الدول ونتائجها، مبيناً أن الخيط الناظم لها في أغلب الأحوال الدخول في حلقات من سياسات التقشف. مما يسفر عن - في حالة الدول متدنية الدخل تحديدًا- نتيجة شبه موحدة وهي تحميل الجماهير العاملة تبعات هذا التقشف، بشكل حرم الملايين من فرص العمل والرعاية الصحية والتعليم والسكن وزاد من معدلات التفاوت الاجتماعي.

وتأتي أهمية الكتاب في المقام الأول من تناوله لحقائق مثبتة تكذب بشكل مباشر أهداف الصندوق المعلنة في استحداث نظام نقدي عالمي جديد وقوي والسعى إلى حل مشكلة الدول المتأزمة، حيث يصرح فولف بأن الغرض الأساسي للصندوق هو سعى إلى تمكين هذه الدول من استخدام قروضه،لتسديد ما في ذمتها من ديون أجنبية مستحقة. ويدلل على ذلك بأن الصندوق الذي يقدم المساعدات منذ أكثر من أربعين عاماً، اتضح للعيان أنها مساعدات بلا أية زيادة في النمو أو الرخاء في الدول التي لجأت إليه، باعتباره الملاذ الأخير.

يقول فولف: «من الناحية الرسمية تكمن وظيفة الصندوق الأساسية في العمل على استقرار النظام المالي، وفي مساعدة البلدان المتأزمة على تلافي ماتعانيه من مشاكل، غير أن تدخلاته تبدو في الواقع أشبه ماتكون بغزوات جيوش متحاربة، وكان في كل تدخلاته ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك، ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى للمواطنين، وتخلف وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي واجتماعي، وفي كل هذه التدخلات لم يستخدم الصندوق أسلحة أو جنوداً، بل كان يستعين بوسيلة غاية في البساطة، وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي، وهي:«عملية التمويل»

ومما يزيد من أهمية الكتاب أن مؤلفه البروفيسور: أرنست فولف أستاذ الفلسفة في جامعة بريتوريا(جنوب أفريقيا(مهتم بالاقتصاد الحديث، لاسيما مرحلة ما بعد أزمة ٢٠٠٨م، وخصائص العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة، وركز منظوره على الأزمة المالية الأخيرة عام ٢٠٠٨م، وأزمةاليورو، واهتم بدور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات. وقد نال كتابه هذا شهرة واسعة حيث طبع منه ثلاثة وأربعون ألف نسخة.

وبحسب الدكتور عدنان عباس –المترجم- فإن الكتاب قسم دور صندوق النقد لأربع مراحل أساسية، الأولى: في الخمسينات والستينات (عقدين من تمويل إعادة الإعمار)، والثانية مع بدايات السبعينات والاتجاه لإقراض دول العالم الثالث، والمرحلة الثالثة تلت انهيار الاتحاد السوفيتي، والمرحلة الرابعة هي المرحلة الحالية التي تعيشها عديد من الدول ضمن سياسات تقشفية.

يركز الفصل الأول على ظروف نشأة صندوق النقد الدولي، حيث دعت الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية ل»مؤتمر بريتون وودز» عام ١٩٤٤ وشارك فيه حينها ٤٤دولة، وكان الهدف المعلن للمؤتمر هو صياغة نظام اقتصادي جديد، يضفي الاستقرار على الاقتصاد العالمي ويحول دون تكرار الأخطاء التي تخللت الفترة ما بين الحربين العالميتين، وبتعبير فولف فثلاثينيات القرن العشرين على وجه الخصوص كانت قد شهدت معدلات تضخم عالية وندرة في معدن الذهب وتراجع في النشاط الاقتصادي، واقترحت أمريكا نظام اقتصادي عالمي يتمحور حول الدولار الأمريكي فقط، بحيث يكون الدولار هو الأساس في تحديد قيمة باقي العملات،

وإستطاعت أمريكا نسبة ً للنفوذ الكبير عسكرياً واقتصادياً أن تفرض شروطها و بسط نفوذها على كافة باقي الدول، وفرض همينتها المطلقة على قرارات صندوق النقد الدولي، حيث وُزعت حقوق التصويت بناء على مقدار المبلغ الذي تدفعه كل دولة للاكتتاب، لاعلى أساس التساوي في الحقوق والواجبات.

وتنص اتفاقية تأسيس الصندوق على مجموعة من الأهداف الرئيسية هي: أولاً: تشجيع التعاون في ميدان السياسة النقدية، ثانياً: تيسير التوسع والنمو في التجارة الخارجية، ثالثاً: العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمساعدة على اقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف، ورابعاً: تدعيم الثقة بين البلدان الأعضاء واتاحة الفرصة لها لأن تستخدم موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى اجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي. و ينبه فولف إلى أن هذه الصياغات الرسمية يبدو معها وكأن صندوق النقد مؤسسة حيادية هدفها ترك العالم الاقتصادي يعمل بأكبر قدر من النظام وتصحيح الاختلالات بأسرع وقت، والحقيقة أن صندوق النقد ليس إلا مؤسسة أنشأتها الولايات المتحدة وهي الطرف المسيطر عليها، لتفرض ليس فقط هيمنتها العسكرية فحسب، بل هيمنتها الاقتصادية أيضاً، وفي سبيل مواصلة تضليل الرأي العام استحدث المؤسسون الأوائل لصندوق النقد عام ١٩٤٧ تقليداً تمسكت المؤسسة بانتهاجه حتى يومنا الحاضر وهو إسناد قيادة الصندوق لشخصية غير أمريكية.

وتحت عنوان صندوق النقد ينصب حبائله تحدث فولف في الفصل الثاني عن استحداث الصندوق لمجموعة من القواعد لمنح الدول القروض المالية ومن ضمن هذه القواعد مبدأ «المشروطية» ويعني أن الموافقة على التمويل من الصندوق لأي دولة تطلب تطبيق هذه الدولة للشروط التى يضعها الصندوق، وأن منح أى دولة قرضاً يجب أن تسبقه شهادة حسن سير وسلوك فيما سمي «بخطاب النوايا» ، وبهذا النحو أعطى الصندوق المراقبين الخارجين الإنطباع بأن البلد المتعثر هو الطرف الذي اقترح على الصندوق الإجراءات الواردة في خطاب النوايا، مموهاً عليهم أنه هو نفسه كان الطرف الذي طالب بتحقيق هذه الإجراءات . وقد أسهم مبدأ المشروطية في توسيع نطاق نفوذ الصندوق، وذلك لأن البنك الدولي وأغلبية الحكومات وأكثرية المصارف التجارية الدولية، قد دأبت على تسليف تلك البلدان التي لديها شهادة «حسن سلوك» من صندوق النقد الدولي.

وبما أن الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي يفترض أن يكون المستلف عضواً في الصندوق، انضمت إلى الصندوق منذ تأسيسه وحتى العام ١٩٦٩ مايزيد على ٤٤ دولة أفريقية ، وهو عدد يزيد على ثلث عدد الدول المنضوية تحت راية الصندوق، غير أن قوتها التصويتية كانت أقل من خمسة في المئة في العام المذكور.

ويرصد فولف في الفصل الثالث والرابع تطور سياسات صندوق النقد ووضعها قيد التنفيذ وإضفاء المنهجية على إجراءاته، ففي الوقت الذى كان هنري كيسنجر، وزير خارجية أميركا الأسبق، يدعم بينوشيه لتنفيذ انقلاب دموي، كان صندوق النقد الدولي يسانده في تنفيذ أقصى سياسة تقشف عرفتها أميركا اللاتينية بتبني قواعد النيوليبرالية التي صاغتها مدرسة شيكاغو

الاقتصادية. وعلى الرغم من انتهاك حقوق الإنسان، إلا أن صندوق النقد الدولي ضاعف من قروضه لتشيلي بعد عام من انقلاب بينوشيه الدموي، وزاد قيمة قروضه أربعة أضعاف، ثم خمسة أضعاف في العامين التاليين.

وقد أفرز برنامج الصندوق تفاوتا اجتماعياً على مدى عقود من الزمن في الدولة اللاتينية، «ففي ١٩٨٠ استحوذ ١٠ من سكان تشيلي على ٣٦,٥ من الدخل القومي، وفي ١٩٨٩ على ٤٦,٨، بينما تراجع نصيب الـ ٥٠ الذين يقفون في أدنى درجات السلم الاجتماعي من ٢٠,٤ إلى ١٦,٨ من الدخل القومي خلال تلك الفترة الزمنية.

ويشير فولف إلى أن إجراءات صندوق النقد تشترك في خصائص ثلاث، هي: تحميل الجماهير العاملة أضراراً فادحة، وتحقيق منافع جمه للمستثمرين الدوليين، وتعزيز تبعية البلد المعني إلى أسواق المال العالمية.

وقد أقر الصندوق برنامج عنوانه «التكييف الهيكلي» تحت شعار: ليبرالية، تحرر، استقرار، خصخصة، ومن خلال هذا البرنامج وضع صندوق الدولي ثلاثة شروط للموافقة على اقراض الدول وهي المساعدة المالية والمساعدة الفنية والمراقبة وقد مكنت هذه الشروط إدارة الصندوق من التدخل المباشر في سياسات الدول الاقتصادية والاجتماعية فالصندوق لم يعد يقرض الدول فقط بل صار يحدد أين ستنفق هذه الأموال وصار يختار أيضاً الوزراء والحكومات وقيادات البنوك التي يرى أنها تحقق مصالحه.

وفي الفصل الخامس يلفت الكاتب الإنتباه إلى تحول الصندوق إلى لاعب دولي، فبعد تدهور أسعار البترول ونسبة لاعتماد المكسيك الكبير على الصادرات البترولية تدهورت الأوضاع وصارت الدولة على وشك السقوط في الهاوية المالية، حينها مارس الصندوق دور الوسيط حيث أعلن نجاحه في توفير ٥مليارات دولار من المصارف التجارية لتوظيفها في استقرار المكسيك . وعلى صعيد آخر كانت البرازيل تعاني وطأة تزامن ارتفاعات كبيرة في معدلات الفوائد الأمريكية وكل ذلك بفعل إنتشار الكساد على المستوى العالمي، تدخل الصندوق وأجبر الحكومة على تنفيذ برنامج تقشف صارم ذي آثار سلبية على المواطنين العاديين ، وطالبها بإلغاء الضرائب على البضائع المستوردة، علماً بأن الحكومة كانت تسعى من خلال هذه الضرائب لحماية المشاريع البرازيلية متوسطة الحجم في المقام الأول من سلطان مالدى المشاريع الدولية العملاقة من قوة تنافسية عظيمة.

وكما يؤكد فولف فإنه وخلافاً لكل التأكيدات المعلنة لم يكن هدف الصندوق في المقام الأول مساعدة الاقتصاد المكسيكي أوالبرازيلي على تخطي الأزمة والتعافي منها، بل كان هدفه الوحيد يكمن في إعادة قابلية البلدين لتسديد ما في ذمتهما من قروض، والاستفادة من الأزمة لتحسين شروط الإستثمار، وفرص جني الأرباح أمام المشاريع والمصارف الأجنبية العملاقة.

ولماكانت سياسات الصندوق ذات نتائج كارثية بالنسبة للطبقات العاملة والفقيرة، سواء بتدهور قوتهم الشرائية لخفض قيمة العملة الوطنية، ورفع الضرائب على الفقراء، وفصل الموظفين، أوتقليص الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة، اللذين يعانيان بالأساس من نقص في التمويل بتلك الدول، كان لا بد أن يصحب تلك الإجراءات كثير من الاضطرابات الداخلية الشعبية

للطبقات المطحونة والفقيرة، مثل الانتفاضات العمالية والنقابية، والثورات الداخلية، فيوضح فولف في الفصل السادس ما كان يحتاجه الصندوق من مؤازرات حكومات فاشية وقمعية، حيث حدثت احتجاجات عدة على سياسات التقشف التي نفذتها حكومات هذه الدول، استجابة لشروط الصندوق، وأن عشرات الآلاف من الموطنين لقوا حتفهم في عمليات الاحتجاجات هذه، وعلى الرغم من قائمة الإضطرابات الدامية، لم يخطر على بال صندوق النقد الدولي ضرورة إعادة النظر في استراتيجيته المدمرة، فضلاً عن أن يخطر على باله ضرورة تبني استراتيجية جديدة.

يوضح فولف في الفصل السابع كيف عالج الصندوق الإتحاد السوفيتي بالصدمة، والذي سار على درب التدهور منذ مطلع الثمانينيات بسبب التسابق مع الولايات المتحدة في المجال العسكري مما كلف البلاد أمولاً طائلة بالإضافة لحرب افغانستان وسوء إدارة الاقتصاد الوطني وتفشي الرشوة وليس انتهاءاً بانهيار أسعار النفط بفعل إرتفاع الإنتاج السعودي، حيث دخل على الخط مدير الصندوق وأرسل بعثة إلى موسكو ضمت اقتصاديين وأعلنت بعد خمسة شهور المنهجية التي سيتبعها الصندوق في التعامل مع الإتحاد السوفييتي وهي: «التحول بنحو جذري إلى نظام رأسمالي صرف وذلك من خلال اعتماد برنامج العلاج بالصدمة

وبعد انقضاء مرحلة قصيرة، يسودها ضروب التقشف، آلت نتائج سياسات صندوق النقد الدولي إلى بؤس العاملين بأجر من ناحية، وارتقاء فئة من أغنياء حديثي الثراء، ساندها الرأسمال الدولي أيما مساندة من ناحية أخرى، كما نشأ تفاوت اجتماعي غاية في التطرف، بلغت فجوته مقادير لم تعرفها البلاد ولاحتى في أتعس عصورها.

ويعد الفصل الثامن الخاص بتجربة جنوب إفريقيا مع الصندوق من أكثر الفصول الصادمة في الكتاب من حيث تناوله لشخصية نيلسون مانديلا علي غير ما اعتاده الناس، حيث يعتقد الكاتب أنه لولا الدور الذي لعبه نيلسون مانديلا بالاتفاق مع الصندوق لكان من الحتمي طرد الأقلية العنصرية، وربما كان لجنوب إفريقيا شأن آخر، وأن مانديلا كان الورقة الرابحة، التي استطاع من خلالها الصندوق استعماله لعمل توافق يحفظ وجود الطبقة العليا مثلما هي، خلف أسوارها الأمنية المنيعة، ويراكم من ثروتها، ويزداد السود فقراً ومرضاً أكثر مما كان يحدث فى فترة التمييز العنصري. ولذلك –بحسب فولف- استحق مانديلا أن تنعيه رئيسة صندوق النقد الدولي شخصياً فى جنازته.

ويمكن اعتبار الفصول من التاسع وحتى التاسع عشر -باستثناء الفصل الحادي عشر والثالث عشر والرابع عشر والسابع عشر- استطراد من الكاتب في ذكر تجارب كل من يوغسلافيا والاقتصادات الآسيوية والأرجنتين وآيسلندا وإيرلندا واليونان وقبرص على التوالي مع الصندوق حيث يتغير اسم الدولة وتظل الروشتة كما هي حيث انتهاج سياسة التقشف المالي، وتخفيض العملة الوطنية، ورفع معدلات الفوائد، وإلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية، وخصخصة المشاريع الحكومية، وأملاك الدولة. ليتحمل تبعات السياسات التقشفية ملايين العمال والفقراء، وتحرمهم من تعليم مناسب، ورعاية صحية وحياة كريمة. وعلى الصعيد الآخر، تتكون في العالم حفنة من الأغنياء، يعجز المرء عن وصف رخائها، ولا تتأثر بالأزمات العالمية. ومع كارثية هذه الإجراءات، فكل

ما يهتم به الصندوق هو تعزيز قدرة الدولة على سداد ديونها وفوائدها، وليس ذلك فحسب، لكنه يجبرها على تعرية أوراقها الاقتصادية، وأوجه إنفاقها، ويطلع على خططها الاستراتيجية.

في حين يستعرض فولف في الفصل الحادي عشر منهجية الصندوق في مكافحة الفقر، مؤكداً أن جميع المبادرات التي قدمت تحت هذا الإدعاء مثل هيبيك «مبادرة معززة البلدان الفقيرة» و «استراتيجيّة الحد من الفقر» و «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» وغيرها من الأسماء «قد يبدو للوهلة الأولى تغيراً صادقاً في التفكير، هو في واقع الحال ليس سوى تضليل آخر للرأي العام، فحينما يطالب الصندوق حكومات البلدان الأكثر فقراً بضرورة العمل مع المنظمات الوطنية بغية تطوير استراتيجية مناسبة لمكافحة الفقر، فإنهما في الواقع أثارا انطباعاً بأن المشكلة داخلية، وأن حلها يتوقف على الحكومة والسكان وأن المؤسسات المالية الدولية تبذل قصارى جهدها لتطوير الحل الناجع! فإن هذا كله يتجاهل حقيقة بينة تؤكد أن استنزاف هذه المؤسسات على وجه التحديد موارد هذه البلدان هو الأمر الذي عزز في السنوات المنصرمة أسباب الفقر وحال دون مكافحته.

مضيفاً أن منح القروض عالية المخاطر ما كان يهدف منها . بأي حال من الأحوال . مساعدة هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تطوير الاقتصاد والهياكل التحتية، و لا إلى الحد من الفقر والمجاعات، بل كان الهدف . بادئ ذي بدء . استدراجها للوقوع في فخ المديونية، وذلك لتمكين الرأسمالية الدولية لأن تحصل منها على تنازلات ما كانت ستقدم عليها أبداً في ظل ظروف عادية

وإن كان يصح إطلاق لفظ «ماتع» على أحد فصول الكتاب فسيذهب بجدارة للفصل الثالث عشر حيث يحاول فولف الإجابة عن سؤال يدور حول حقيقة القوة التي حازها الصندوق في غضون نصف قرن من الزمان وكيف استطاعت مؤسسة مالية من هذا القبيل بموقع متميز على المستوى العالمي، مفترضاً أن ذلك يكمن في محيطه والظروف التي يعمل الصندوق في ظلها، والتي طرأت عليها تغييرات جوهرية ساهمت في اندلاعها عوامل كثيره كان في مقدمتها: انهيار نظام برايتون وودز، وتعاظم أبعاد العولمة وما أفرزه هذا التعاظم من تدهور في دور حركة النقابات العمالية الدولية، وإعادة النظام الرأسمالي للإتحاد السوفييتي، بالإضافة للرأسمالية المالية التي اتصف بها الاقتصاد العالمي منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين والذي اسفر عن تحول بنيوي في الاقتصاد الرأسمالي.

ولعبت أحد هذه العوامل لاحقا دوراً كبيرا في إنتشار الأزمة المالية وتدويلها حيث تناول الكاتب في الفصل الرابع عشر الظروف التي تجلت فيها الأزمة والتي اعتبرها الهدوء الذي يسبق العاصفة بالنسبة للصندوق. فالعولمة والرأسمالية -بحسب فولف-»تسببتا في أن يسفر تلاحم الرأسمال المالي الدولي عن تركز السلطان المالي والهيمنة السياسية بأيدي الأرستقراطية المالية. فحينما انتقلت عدوى الأزمة من مركزها إلى بلدان أخرى كثيرة، وبدا واضحًا إن هذه الأزمة ستتسبب في تبديد أموال هائلة، اتخذت جماعة أصحاب المليارات قراراً كان يتركز على الجماهير العمالية وعلى أصحاب المعاشات التقاعدية وصغار المدخرين في جميع أرجاء المعمورة. لقد تعين على جميع هؤلاء أن يضحوا بأسباب قوتهم بغية تعويض الأرستقراطية المالية عن خسائرها المرتقبة. «

وقد أفرد فولف الفصل السابع عشر للحديث عن ظلال الأزمة المالية على منطقة اليورو حيث نتجت عنها عجوزات عظيمة في الميزانيات الحكومية، وتعين اتخاذ قرار جذري واستراتيجي يتعلق بأسلوب التدخلات القادمة، وعليه اتخذ الصندوق جملة من الإجراءات التقشفية تمثلت في تطبيق سياسة الخصخصة، وتصعيد مالدى الاقتصادات المعنية من قوة تنافسية بخفض تكاليف الإنتاج، وخفض حصة الإنفاق الحكومي العام وشبه الحكومي الأمر الذي يتطلب تسريح جماهير واسعة من العاملين لدى الدولة. وتخفيض أجور العاملين.

ويعتبر الفصل العشرون امتداداً لتناول أزمة اليورو عقب اندلاع الأزمة في قبرص حيث طالب الصندوق بما سماها الكاتب «استحداث أطر مؤسسة لعمليات النهب». فقد جسد التنفيذ القبرصي لبرنامج Bail-in -إشراك المودعين وحملة سندات الدين الثانوية في تحمل جزء من العبء الضروري لتغطية رأس المال المطلوب - بداية حقبة جديدة في التغلب على أزمة اليورو، فبعد مرور أقل من ستة أشهر من تنفيذه بات إجراء يتسم بالشرعية على المستوى الأوربي. وبدأ الأمر كما لو أن المشكلة الرئيسيّة المخيم على الإقتصاد المالي الأوربي قد حلت، بينما كان يدور الأمر في الحقيقة حول الرغبة في إعادة عقارب الساعة ستة أعوام إلى الوراء.

ويشير فولف في الفصل الحادي والعشرون إلى أن أهم التطورات التي جرى رصدها في السنوات الماضية من تركز القوة الاقتصادية بأيدي مشاريع يتناقص عددها من يوم إلى آخر، وتركز الثروات المتزايدة بنحو دؤوب بأيدي قلة صغيرة مكونة من أغنى الأغنياء، وتراجع حقوق الأكثرية لمصلحة تزايد امتيازات أقلية صغيرة بمعنى الكلمة يمكن أن تكون هي ماسيقضي على وجود الصندوق. حيث كانت حصيلة هذا التطور ارتفاع الهوة بين أكثر المعايير أهمية في المجتمعات البشرية وهو التفاوت الاجتماعي إلى مستوى لامثيل له في التاريخ. ويقرر فولف أنه كلما كانت اللامساواة في مجتمع ما أكبر، كان احتمال نشأة توترات اجتماعية واندلاع إنقلابات وثورات أكبر.

ويختم فولف كتابه بالحديث - في الفصل الثاني والعشرون- عن علاقة ألمانيا والصندوق ونذير الشؤم الذي بمثله الأخيرلها، حيث كان كفاح أوربا ضد انعكاسات أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر قد أسفر عن تورط المنطقة النقدية الموحدة في أزمة اليورو وجعل حكومة برلين تواجه مشكلاتٍ عظيمة. فالحقيقة أن الجميع - الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة- تعاهدوا -بتعبير فولف- على إكراه ألمانيا لإعلان التزامها بالبقاء في حظيرة اليورو، بالإضافة للمساهمة بأكبر قسط مالي-باعتبارها أكبر قوة اقتصادية أوربية- لتمويل الصندوق لتسهيل الاستقرار المالي الأوربي. ويقرر فولف أن ثمن نجاح ألمانيا في تبؤ مركز «القاطرة الاقتصادية» في الإتحاد الأوربي دفعه الملايين من أصحاب الأجور المنخفضة والعاملين بالإعارة والمدرجين في قوائم الرعاية الاجتماعية، فبالنسبة إلى هؤلاء تظل عبارة «المساواة في الفرص» كلمة غريبة لا معنى لها.